

الحدث

«الحشد» يحاصر القيروان: سنمسك بالحدود مع سوريا

تصّب جميع العمليات التي يشهدها الجانب الغربي من محافظة نينوى في الإعداد لمعركة شرسة. عنوانها: من سيمسك الحدود العراقية - السورية؟ السؤال المطروح بقوة في الأروقة السياسية والعملياتية العراقية لا تزال إجابته مبهمه. وسط حديث «الحشد» عن نيته التوجّه إلى غرب الأنبار، والإمساك بالحدود

تلعبطة - نور ايوب

لليوم الرابع على التوالي، تواصل قوات «الحشد الشعبي» عملياتها العسكرية التي تهدف للوصول إلى الحدود العراقية - السورية. فبعد استعادة قواتها لمدينة الحضر (جنوبي الموصل)، رسمت قيادة

«الحشد» خطة تؤكد أن المعركة القائمة في العراق وسوريا هي معركة واحدة. «مسك الحدود» الذي يعد اليوم أهم الأهداف لم يكن «وليداً» لمعركة الموصل، بل قرأً اتخذ منذ تأسيس «الحشد» عام 2014، وفق تعبير عددٍ من قادته. ويضيف هؤلاء أن طريق «هجرة» مسلحي «داعش» نحو «عاصمة الخلافة» كان يمر عبر الحدود، لذا «كان لزاماً علينا أن نفصل العراق عن سوريا للحد من تدفق المسلحين».

تحليل حبة الاقتصاديين في الموصل

أعلنت مصادر عسكرية عراقية أن القوات تمكّنت من «تحرير حي الاقتصاديين» في مدينة الموصل. وقال الرائد علي عبدالله الأسود، في جهاز «الرد السريع» التابع لوزارة الداخلية، في تصريح لوكالة «الأنصول»، إن «قوات اللواء الأول أنهت تحرير آخر أزقة حي الاقتصاديين شمال غرب الموصل بعد 4 أيام على اقتحام الحي»، مضيفاً أن «القوات استولت على مئات قطع السلاح المختلفة التي تركها عناصر التنظيم قبل فرارهم إلى الأحياء الأخرى». وفيما لفت إلى أنه «تم إحصاء 27 جثة لعناصر التنظيم، قتلوا جميعهم خلال الساعات الماضية»، أضاف أن «مجمّل الخسائر (من طرفهم) منذ اقتحام الحي ولغاية تحريرها بلغت مقتل 11 مقاتلاً، وإصابة 5 آخرين». وأوضح أن «القوات العراقية المشتركة أصبحت الآن على تماس مع بعضها البعض الآخر في أحياء الاقتصاديين والهرمات و30 تموز، والإصلاح الزراعي، شمال غرب المدينة، الأمر الذي يمنحها قوة إضافية في التوغّل نحو ما تبقى من أحياء خاضعة لسيطرة (داعش)».

قضية

النفط يحرك خطط الميدان السوري: 12 مليار دولار لإعادة بناء

على وقع المكاسب الميدانية التي يحققها الجيش السوري وحلفاؤه منذ عدة أشهر، تأهل دمشق أن يكون العام الحالي بداية المشوار نحو استعادة البلاد تدريجياً لكامل إنتاجها النفطي والغازي. وهو أمر لن يتحقق قبل عام 2022 وفق التقديرات الرسمية



رجل يبيع «وقوداً منتجاً من البلاستيك» في مدينة دوما في ريف دمشق (أرشيف - أ ف ب)

دمشق - زياد غصن

مع أن البعض يعارض فكرة أن تكون الثروة النفطية السورية سبباً مباشراً لتورط الغرب في الحرب السورية من منطلق محدودية الإنتاج السوري، مقارنة بدول المنطقة، إلا أن من الثابت أن الورقة النفطية كانت إحدى الأدوات الرئيسية التي استخدمها الغرب للضغط على «النظام» بغية إجباره على ترك السلطة. ومنذ الأسابيع الأولى للحرب، فرضت الدول الغربية عقوبات مباشرة على القطاع النفطي، تطورت تدريجياً لتصل إلى درجة الحصار. هذا فضلاً عن تشجيع المسلحين على مهاجمة المنشآت النفطية وسرقتها وتخريبها، الأمر الذي ترك تأثيراته السلبية العميقة على حياة المواطنين واقتصاد بلادهم. ووفق ما تؤكد بيانات وزارة النفط والثروة المعدنية التي حصلت عليها «الأخبار»، فإن إنتاج البلاد حالياً من النفط لا يتجاوز يومياً نحو 3 آلاف برميل نفط خفيف، في حين أن إنتاج ما قبل الأزمة كان يبلغ نحو 385 ألف برميل. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الغاز الطبيعي الذي كانت تنتج البلاد منه

القوات الأميركية إلى هناك. ويشرح أن الأميركي لن يثبّت في عمق الصحراء، بل سيوكل إلى «أدواته» من كلا البلدين القيام بتلك المهمة، غير أن هذه «الأدوات» تدرّك جيداً أن «الحشد لن يسمح لها بذلك»، من دون أن يستبعد إمكانية الاشتباك أو الاحتكاك معهم، في المراحل المقبلة. وتضيف مصادر «الحشد» أنه بعد الوصول إلى الحدود السورية وإمساكها، فإن الخطوة التالية المتوقعة ستكون إطلاق «معارك الجيوب»، أي المحيط الجنوبي للقيروان وبادية البعاج وحصار القائم، في إشارة إلى أن غربي الأنبار (عنه، راوه، القائم)، ومنطقة النقاء محافظات نينوى - صلاح الدين - الأنبار، ستكون هدفاً مرتقباً لتلك القوى المتقدمة، فلا يمكن أن «نمسك بعض حدود ونترك بعضاً آخر»، بتعبير أحد قادة «الحشد»، الذي يؤكد أن الأمر مرهونٌ في النهاية بيد «القائد العام للقوات المسلحة»، رئيس الوزراء حيدر العبادي. وسيواجه «الحشد» عقب وصوله إلى المنطقة الحدودية مساحة تتجاوز 55 ألف كلم مربع، وهي منطقة صحراوية ذات جيوب عدّة (بمساحة 8 آلاف كلم مربع) تستعدها القوات البرية. أما المساحة المتبقية فتكون تحت السيطرة النارية والمسح الجوي المستمر من قبل الطائرات المسيّرة، وفق تعبير أحد قادة «الحشد».

عن «القيادة والسيطرة»...

في تل عبطة، جنوب غرب الموصل، حيث تبلغ درجة الحرارة 40 درجة مئوية، اتخذت قيادة «الحشد» مقرّاً للقيادة والسيطرة. لكل تشكيل وفصيل هناك مقرّه الخاص، يُستدلّ عليه من راية أو إشارة زرعت في

المحيط. بوابة بسيطة وحارس متعب من لهيب الشمس، وزحمة سيارات رباعية الدفع وأعمدة إرسال لاسلكي، تشير إلى «مقرّ الحجي». بهذا اللفظ، يقصد المقاتلون نائب رئيس هيئة «الحشد» أبو مهدي المهندس. الرجل الستيني، يبدأ نهاره مستقبلاً ضيوفاً ومودعاً آخرين ومتابعاً للمجريات الميدانية، لكنّ ليله مخصّص لجلسة تقييم العمليات ودراسة الموقف الميداني، واتخاذ القرار بالتوافق مع قادة التشكيلات والفصائل المختلفة. هناك في المقر تنتشر الخرائط الجوية للموصل ومحافظة نينوى، إضافة إلى عددٍ من الخرائط العسكرية الأخرى، الملصقة على طول الجدران. خريطة العمليات القائمة كانت واضحة. محاور النظم، ومناطق المسؤولية للقطاعات المشاركة، يشرحها لـ «الأخبار» أحد قادة «الحشد»، موضحاً أن العمليات مقسمة على ثلاث مراحل؛

المرحلة الثانية تهدف إلى استعادة مدينة البعاج (الأخبار)

فاستعادة القيروان ستشكل ختاماً للمرحلة الأولى، وانطلاقاً للمرحلة الثانية. ومن المتوقع في الساعات القليلة المقبلة بدء الهجوم لاستعادة المدينة من تنظيم «داعش»، بعد أن أطبقت القوات حصارها حولها من ثلاث جهات، وسط تفاؤل يديه عددٌ من القادة بإمكان انسحاب المسلحين منها، والدخول إلى المدينة بأقل

نحو 21 مليون متر مكعب يومياً، وأصبحت اليوم غير قادرة سوى على إنتاج 8,7 ملايين متر مكعب، بينما توقف إنتاجها من مادة الفوسفات بشكل كامل، مقارنة بنحو 3,5 ملايين طن كانت تنتج سنوياً قبل الأزمة. والعبرة ليست فقط بتراجع الإنتاج السوري من النفط والثروات المعدنية إلى مستويات متدنية جداً، وإنما في الخسائر التي لحقت بالمنشآت النفطية والغازية جراء عمليات التخريب والاستنزاف الجائر التي تعرضت له الحقول، وهي وفق مصدر في قطاع النفط خسائر يصعب إحصاؤها حالياً نتيجة استمرار سيطرة مجموعات مسلحة وتنظيمات إرهابية على كثير من هذه الحقول. لكن تكفي الإشارة مثلاً إلى أنه من بين سبعة معامل للغاز النظيف كانت تعمل قبل الأزمة، ثمة اليوم معمل واحد فقط قيد الاستثمار، وآخر خارج سيطرة الحكومة، وخمسة معامل باتت خارج الخدمة، وبعضها تعرض لتدمير واسع كمعمل حيان غرب تدمر، والذي جرى تفجيره من قبل تنظيم «داعش» أثناء سيطرة التنظيم للمرة الثانية على مدينة تدمر ومحيطها.

من بين سبعة معامل للغاز، ثمة اليوم معمل واحد فقط قيد الاستثمار

أماله التعافي لم تترك أزمة الطاقة الخائقة التي عانتها البلاد، خلال الأسابيع الأولى من العام الحالي، خياراً أمام الحكومة سوى العمل على استعادة سيطرتها تدريجياً على حقول إنتاج النفط والغاز. والبداية مع حقول المنطقة الوسطى التي سيطر عليها «داعش» خلال فترات زمنية متباينة، حيث أطلقت وحدات الجيش حملة واسعة منذ بداية العام الحالي توجت باستعادة مدينة تدمر ومحيطها، وهي مستمرة حتى تحرير حقول المنطقة بالكامل، ومن ثم التوجه نحو